**تلخيص تقرير الحوكمة ومستقبل العالم العربية**

يستعرض ويناقش المؤلفون لتقرير الحوكمة ومستقبل العالم العربي التغيّرات التي حصلت بعد احداث الربيع العربي في العلاقات بين الحكومة والمواطنين وادراك المواطنين وفهمهم لما الحكومة مدينة به لهم، ومايمكن أن يتوقعوه منها.

فبعد ان وضعت أنظمة الحكم العربية معادلة ثابتة لإدارة العلاقة بين الدولة والموطنين (خدمات حكومية مقابل القبول الشعبي العام) كما يبينها التقرير، وقد فرض هذا العقد الاجتماعي السائد على الحكومات أن تقدم للمواطنين الوظائف في القطاع العام والسلع والخدمات المجانية أو المدعومة (مثل الصحة، والتعليم، والطاقة والغذاء) مقابل الولاء وقبول الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات المدنية.

فعندما تفشل بعض الحكومات في الوفاء بما يترتب عليها من التزامات في هذه الصفقة، يحصل تذمر وغليان الجمهور ويتولاه السخط قصور الحكومات، مما يؤدي الى كسر الكثير من المواطنين حاجز الصمت، وظهور الحاجة إلى خلق علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين، والتذ كانت سبباً ضمنياً لاحتجاجات 2011 العربية وما تلاها من اضطراب، كما أن معدلات البطالة العالية في الدول غير المصدرة للنفط ولاسيما ضمن فئات الشباب تقف حجر عثرة أمام النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة، فيما يزيد التشاؤم حول المستقبل من حالة السخط.

ويُبدي المشاركون في هذا التقرير آراءهم حول مجموعة من المسائل المؤسّساتية والحوكمية التي تواجهها المنطقة العربية مع الاشارة الى عدة بلدان مثل (مصر وتونس واليمن ولبنان والسعودية) ويطرحون التوصيات حول طريقة معالجتها . ، وفي طول المنطقة العربية وعرضها، فإن المواطنين، بصرف النظر عن الانتماء الإثني، أو الديانة، أو الثروة، أو التحصيل العلمي أو المكانة الاجتماعية – يواصلون المطالبة بالعناصر الأساسية للحوكمة التي غالباً ما تعجز الدول أو تمتنع عن تقديمها ومنها: الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع، والنفاذ إلى مراكز صنع القرار، وتقديم الخدمات الفعّالة، وبذل الجهود لمكافحة الفساد، ويبين التقرير كيف أن معالجة هذه المكونات الأساسية للحوكمة الفعّالة سوف تخفف من بعض أجواء التوتر التي تسود المنطقة الآن، وتساعد في استعادة الاستقرار في المدى البعيد.

وتتطرّق هذه المقالات إلى مسائل **التمثيل، المشاركة، والحرية**: البحث عن بدائل لها ، **فعالية الحكومة**، الثقة و**الفساد** والإصلاح وتقدّم آراء ملفتة حول الوضع الراهن في المنطقة وحول الخطوات التي يمكن اتّخاذها لتحسين المؤسّسات والحوكمة في الفترة المقبلة.

**المحور الاول التمثيل، المشاركة، والحرية**: البحث عن بدائل لها

بين التقريرتتقلّص الحريات المدنية (التعبير، التجمع، التنظيم، والصحافة) في جميع البلدان العربية، باستثناء خمسة منها (أي 71 %) "ليست حرة"، ولا تعتبر أية دولة عربية "حرة" في تصنيفات حرية الصحافة والإنترنت، وبعضها حرة جزئياً كالأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب.

كما يرى الافراد حسب مصادر التقرير ان حقوقهم مثل حق الاقتراع والترشّح للمناصب الرسمية، تفتقر إلى المصداقية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف العلاقة بين المواطنين والدولة، فضلاً عن تدني ثقة المواطنين العرب بالمؤسسات العامة الى ادنى المستويات، ووفقا لمسح الباروميتر العربي، فإن ثقة الموطنين العرب بالمؤسسات العامة متدينة إلى أدنى المستويات.3 ففي المغرب، على سبيل وهو بدوره يؤدي الى انضمام المواطنون في أغلب البلدان العربية إلى المنظمات والجماعات غير الحكومية بمعدلات أعلى من معدلات انضمامهم للأحزاب السياسية.

كما أدّى احتقار المواطنين للسياسيين وللأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات إلى انخفاض نسبة المقترعين، ولاسيما الشباب في الانتخابات، ويعود جانب من عدم الثقة ذاك إلى خيبة الأمل التي يحس بها الكثيرون، وبخاصة النساء والشباب، الذين يشكّلون شرائح صغيرة من أعضاء الأحزاب السياسية في المنطقة.

يشير التقرير ايضاً الى الحريات المنقوصة ويتناول سلوك بعض الحكومات سياسة اللاتسامح تجاه حق التجمع، كما حدث في مصر، حيث لجاء نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى القمع الوحشي لإنهاء الاحتجاجات، وهو الأسلوب الذي كان قد استخدم كرد على الاعتصامات المعادية للانقلاب في مسجد رابعة العدوية العام 2013 التي سقط ضحيتها ما يتراوح بين 800 و1000 من المدنيين. يضاف إلى ذلك أن نظام السيسي، منذ تسلمه زمام الحكم، قد أودع السجن كما تقول بعض التقارير نحو 60 ألف شخص لمخالفات متنوعة، مع ممارسة أساليب التعذيب الأكثر وحشية ضدهم.

ايضاً، تتعرّض الصحافة إلى الهجوم على نحو مطرد، وحتى عندما تتمتّع الصحافة بالحرية جزئياّ، كما في الكويت، ولبنان، وتونس، فإن الصحافيين يواجهون التقييدات، بما فيها المضايقات، والسجن، والقيود المفروضة على حرية التعبير إلكترونياً.

الحلول المقترحة لهذا المحور من وجه نظر المؤلفين

1. ارتقاء اللاعبين السياسيين، من أحزاب وأفراد لأدائهم على الصعيد المحلي وبذل جهود أكبر لتحسين تسليم الخدمات، والذي بدوره سيتيح للأحزاب تطوير قواعدها الشعبية والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة.
2. بوسع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يعملا سوياً لتعزيز مدى الانتشار بالنسبة إليهما ولتطوير الحوكمة على الصعيد المحلي، وتنمية وسائل الوصول إلى الجمهورمن خلال لاعبين فاعلين في المجتمع المدني.
3. إستخدام الآليات التشاورية، مثل الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية وكذلك الحوارات المحلية والمجالس البلدية، وطرح تشريعات أساسية دورياً أمام المواطنين أو الجماعات في جميع أرجاء البلاد لإبداء آرائهم فيها.
4. دعم المجتمع الدولي لوسائل الإعلام المحلية والعالمية والمجتمع المدني الذي يركّز على حصول وسائل الإعلام على المعلومات، وعلى حرية الصحافة. إن مساعدة هذه الجماعات على بناء قدراتها وتزويدها بالدعم اللازم قد يتيحان لها أداء دورها، وبخاصة في مجال توثيق المخالفات والمفاسد حيثما أمكن ذلك.

المحور الثاني **فعالية الحكومة**

إن فعالية الحكومة لا علاقة لها بمستوى الموارد، فعلى الرغم من وفرة الموارد، فإن المملكة العربية السعودية والكويت أخفقتا في الأداء على مستوى الإمارات العربية المتحدة وقطر، بل إن دولا ذات موارد محدودة، مثل الأردن، والمغرب، وتونس، تتميّز بأداء مماثل لأداء المملكة العربية السعودية. لكن حتى في الدول التي حسّنت فيها الحكومات من فعّاليتها بمرور الوقت، فإن المواطنين لازالوا يشعرون بخيبة الأمل إزاء ما يلمسونه من انعدام التقدّم.

سعت بعض الدول مثل المغرب والأردن إلى تحسين مستوى الخدمات الأساسية عبر سلسلة من الإصلاحات الا ان مستوى التنمية يتفاوت في الدول التي تتصدر قائمة بلدان الإقليم التي تتسم بالتهميش وبانتشار الاحتجاجات المحلية. ففي المغرب، تتفاوت معدلات النمو بدرجات ملموسة، وحتى الخدمات الأساسية، ومن بينها الصحة العامة والتعليم، والنقل، وحتى توفّر مياه الشرب.

كذلك الحكومتان المصرية واللبنانية التي عملتا على خفض توقعات المواطنين بالتدريج من ناحية تزويد الخدمات في البلدين، وقد تدنت بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر في أعقاب ثورة العام 2011، وكيف حولت حكومة السيسي توقعات المواطنين من تساؤلات حول الحوكمة وتزويد الخدمات إلى تساؤلات حول الأمن والاستقرار.

كما يشير التقرير الى وجود فجوة عريضة وآخذة بالاتساع بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه، سنة بعد سنة، وبالتالي قد ينفذ صبر المواطنين الذين ينتظرون تغيراً ملموساً في حياتهم اليومية.

ويحذر التقرير من انه قد يفضي تضافر عجز الحكومة وتململ الجماهير المطّرد إلى مزيدٍ من الاحتجاجات ويدفع بعضهم إلى أساليب راديكالية أكثر لإحداث التغيير، في تونس، يقالعلى حد تعبير التقرير إن بعض الثوريين في المناطق المهمشة في الجنوب والداخل يلتحقون بصفوف الدولة الإسلامية في ليبيا أو سورية ؛ لا بسبب إيديولوجية دينية مشتركة، ولكن بسبب اليأس، والإحباط، والإحساس بأن الحكومة الديمقراطية التي ناضلوا لإقامتها لم تفعل إلا أقل القليل لتحسين مستوى معيشتهم

**الحلول المقترحة لهذا المحور من وجه نظر المؤلفين**

1. الدفع بعملية اللامركزية فقد تكون هي السبيل الميسر لحكومة أفضل على المستوى المحلي، مشروطه بتوفّر الموارد المناسبة والإرادة السياسية. كما أن بناء القدرات لدى المجالس المحلية وتوفير برامج المخصّصات المالية التنافسية لها.
2. تركيز الحكومات حول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، كمنطلقاً أولياً ممكناً للارتقاء بفعالية الحكومة ومواجهة غياب الخدمات الأساسية.
3. مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية، وبخاصة، المستوى المحلي، لتشجيع القوى العاملة العامة لاداء الأفضل .
4. إعطاء الأولوية في توزيع الموارد للمناطق التي تعرّضت، تقليدياً، إلى الإغفال والتجاهل، وعبر تقديم مكافأة مالية للجهات التي تلتزم بمعايير سياسية واقتصادية-اجتماعية محددة، مايخلق دورة إيجابية للتنمية الجهوية.
5. ينبغي على المنظمات غير الحكومية المموَّلة دولياً أو محلياً أن تنظر في تحويل المساعدات عبر القنوات المحلية للتغلّب على عجز البيروقراطيات الإدارية الوطنية ولضمان السيطرة المحلية على اتخاذ القرارات المحلية.

المحور الثالث **الرقابة على الفساد**

تميل الدول العربية كم يشير التقرير إلى تشغيل قطاعات عامة عريضة ومترهلة، ويكمن هنا واحد من القوى المحرّكة للفساد، وفي الدول الغنية بالنفط، يتولّد الفساد كذلك من توزيع الريع، كما ان غياب نظام التوظيف القائم على الجدارة في الإدارة العامة، وانتشار المحسوبية والمحاباة، والاعتبارات الطائفية، تؤدي غالباً إلى استخدام الموظفين المدنيين غير المؤهلين الذين يساهمون في ممارسات الفساد أو يتستّرون عليها، وتفضي المحسوبية إلى إقامة دوائر مفرغة من البيروقراطيين من ذوي الكفاءة المتدنية، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الثقة بالمؤسسات، ويسفر بدوره عن تغذية الفساد وإنعاشه.

إن الفساد يقوّض تنافسية الاقتصاد ويعيق الاستثمار وخلق الوظائف، كما أن انخفاض مستوى عوائد الضريبة في العالم العربي كذلك تعود، جزئيا، إلى الفساد.

ويمكن للفساد أن يخلّف تداعيات تلحق الضرر بالناحية الأمنية كذلك. فهو يفسح المجال للمتاجرين بالمحرّمات – كالأسلحة، والمخدرات، والبشر – لإدخال الممنوعات إلى البلاد، وتراخي الرقابة على الحدود، الناجم عن نظام قائم على الرشوة، قد ييسر عمليات تبييض الأموال وانتشار الإرهاب، فضلاً عن ان المواطنين الذين يشعرون بالريبة والعداء تجاه الحكومات التي يعتبرونها فاسدة قد يكونون أكثر استعدادا للانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي قد تزعم أنها تحارب الزعماء الفاسدين أو تبرر نشاطا آخر يلحق الضرر بالدولة أو بمصالحها.

يؤدي الفساد كذلك إلى تخفيض جودة المؤسسات الحكومية، ولاسيما الأجهزة الإدارية البيروقراطية. فعندما يعتاد البيروقراطيون على ممارسة الفساد، يغدو من الصعب تطبيق السياسات العامة التي تعمل لصالح الدولة والمواطنين.

**الحلول المقترحة لهذا المحور من وجه نظر المؤلفين**

1. توفير القواعد القانونية من التشريعات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد.
2. إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، ودعمها بالكوادر والموارد المناسبة للتعامل مع ما يشكل في الغالب أعداداً ضخمة من الحالات.
3. تفعيل الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها، حيث إن رقمنة العمليات الإدارية البيروقراطية، مثل العمليات الجمركية، والتسجيل التجاري وإجراءات الشراء يمكنها أن تعيق الفرص لممارسة الرشوة، والمحسوبية، والصفقات الجانبية بإخضاع جميع المبادلات لمتطلبات المنصات التي لاتراعي المشاعر والميول الإنسانية.
4. أن تواصل الضغط الجماهيري على القادة العرب لاستئصال الفساد، حتى بطرائق بسيطة، وعلى المجتمع المدني يكثف التغطية الإعلامية والدبلوماسية لحالات الفساد، لأن أنظمة الحكم تهتم بعرض صورة طيبة عن نفسها، محليا وعالميا.

**الرأي الشخصي :**

ان التقرير تناول مشاكل واقعية جداً ويعاني منها اغلب بلدان الوطن العربي اضافة الى المحاور التي تم ذكرها فأن جائحة كورونا كشفت الستار عن تردي وفعالية الحكومة في ادارة الازمة وتقديم الخدمات ، حيث واجهت الدول العربية صعوبة أيضاً في تقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ ولمعالجته، مما طرح الشكوك حول قدرتها على استيعاب الصدمات، بيئية كانت أم عالمية أم محلية،.وأفضت هذه الركاكة المؤسّساتية، التي يمكن عزوها إلى الاستثمار غير الملائم في الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى قدرات ضعيفة على تقديم الوظائف الجوهرية وقابلية للانهيار عندما تحلّ الصدمات والأزمات وتعافٍ بطيء وتدهور العلاقات بين الدولة والمجتمع، وتشكّل الهيكليات الحكومية عقبة أخرى لأنها شديدة المركزية ورديئة الرقمنة، ويمكن تحسين عملية تقديم الخدمات عبر نقل صلاحيات صناعة القرارات (اللامركزية) واعتماد التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك في نظام الرعاية الصحّية حيث تؤدّي السجلات الطبّية الرقمية دوراً حاسماً في المراقبة الوبائية، وهذا ما تناوله التقرير في احدى توصياته.

ومع انقطاع خطوط الحياة المعتادة كافة اثناء الازمة، من التحويلات من الخارج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائيّة الرسمية، واجهت الدول العربية خيارات تمويل ضئيلة وعليها اللجوء إلى المصادر المحلّية، التي كانت تاريخياً شحيحة لاسباب تم ذكر بعضها من ضعف القدرات على فرض الضرائب، وضعف الثقة في الحكومات وارتفاع مؤشرات الفساد الاداري والمالي في اغلب الحكومات.

كما أُرغِمت الدول العربية على مواجهة الانهيار العالمي في أسعار النفط وتراجع الريوع وتحويلات العمّال وتراجع في الاستثمارات والمساعدات الأجنبية، وفي الوقت عينه، تواجه هذه الدول مطالب سياسية واجتماعية متزايدة من شعوب شابّة نسبياً تنشد الوظائف اللائقة والازدهار الاقتصادي والحكومات الخاضعة للمساءلة. وفي منطقة يُبدي فيها المواطنون ثقة عامة منخفضة بمسؤوليهم وسلطاتهم، سينبغي على الحكومات وصانعي السياسات إبداء المزيد من الانتباه إلى مطالب شعوبهم، وما حالة الجائحة الى خير، وبغضّ النظر عن نوع النظام، تعتمد شرعية الحكومة في جزء كبير منها على القدرة على تحسين ظروف المواطنين العاديين. وقد منحت جائحة فيروس كورونا المستجدّ فرصة واضحة للحكومات لتبرهن على قدرتها على حماية أرواح الناس، والتي كانت دليل على ضعف الحكومات العربية ومنها العراقية وضعف فاعليتها واعتمادها على الاقتصاد الريعي لاسيما دول الخليج العربي.

ويرتفع الفقر في المنطقة العربية بشكل لافت، ويزداد توزّع الثرواث استقطاباً، لكنّ السلطات المالية في البلدان غير قادرة على التعامل مع هذه التحديات.

اما المقترحات والحلول فهي حلول يمكن ان تنجح وقابلة للتطبيق واتفق معها لاسيما دور منظمات المجتمع المدني في احداث التغييرات، وترغب الدول في الظهور امامها بشكل جيد لاسيما الدول التي تعاني من عجز في موازناتها وتحتاج الى التمويل الخارجي الذي يعتمد على اراء المنظمات ووكالات التصنيف الدولية التي تصنف البلد بالاعتماد على عدة معايير منها فاعلية الحكومة وقدرتها على تعبئة وارداتها ومستوى الامان والاستقرار السياسي داخلها، فضلاُ عن مرتبتها وجهودها مكافحتها للفساد وسيطرتها على منافذها الحدودية.

بالاضافة الى مستوى دخل الافراد فيها وبعض المؤشرات الاقتصادية وقوة العملة المحلية الخاصة بها واستقلالية مؤسساتها وهي كلها مؤشرات ترتبط بالارادة السياسية وتؤثر على مستوى تقديم الخدمات وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وبما يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي في البلاد.

الا انه كان هناك دور سلبي للمنظمات الدولية كما حدث في احداث تشرين 2019 في العراق وما تلاها حيث قامت بعثة الامم المتحدة بالتكتم واخفاء الحقئق على ما تم ارتكابه بحق الشباب العراقيين المنتفظين ضد الحكومة، الا انه يمكن ان يكون لها دور ايجابي في التأثير في الحكومات وتحقيق مطالب الشعوب.

**محمد طارق لفته**

**العراق**

**22/5/2022**